بنما - اللجنة الاستشارية الحكومية: نظرة عامة على قانون حماية البيانات العامة GDPR
الاثنين، الموافق 25 يونيو 2018 – من الساعة 11:00 حتى الساعة 12:00 بالتوقيت الشرقي القياسي
اجتماع ICANN62 | بنما سيتي، بنما

منال إسماعيل، رئيس GAC: شكرا لكم جميعا مرة أخرى. نبدأ الآن النقاش حول قانون حماية البيانات العامة، ولقد حاولنا إعداد منصة شرائح لمساعدتنا على تنظيم تلك المناقشات. وأتمنى أن يكون الزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية قد تمكنوا من حضور الندوة الإلكترونية التي عقدت قبل اجتماعنا هنا، ولكننا سنحاول أن نطلع الجميع على آخر التطورات (برجاء الانتقال إلى الشريحة التالية، إذا كان بإمكاننا ذلك)، وذلك بهدف مشاركة أهداف الجلسة بسرعة لنطلع جميع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية على آخر التطورات حتى يكون لدينا نقطة بداية أو مناقشة مشتركة.

يحدوني الأمل في أن نضع أي أسئلة نرغب في مشاركتها مع مجلس إدارة ICANN نصب أعيننا. حيث إنه من المقرر أن نجتمع معهم يوم الأربعاء من الساعة 10:00 إلى الساعة 11:00. وسيكون من الأفضل أيضا لو تمكنا من تحديد أي إجماع في الجنة الاستشارية الحكومية أو رسائل متفق عليها يمكننا مشاركتها مع مجلس إدارة ICANN وكذلك في الجلسات المجتمعية التي ستعقد غدا. والأهم من ذلك، النظر في أية رسائل تساعدنا في صياغة مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية على النحو المناسب.

(يرجى التقدم)، وهذه هي علامات سريعة أو مبادئ عامة. وترغب اللجنة الاستشارية الحكومية في الحفاظ على نظام WHOIS إلى أقصى حد ممكن مع الامتثال إلى قانون حماية البيانات العامة. وهذا القانون هو المعني بالحماية والذي يحافظ على خصوصية البيانات. ما البيانات التي سيتم طرحها للجمهور؟ وما البيانات التي لن يتم طرحها للجمهور، ومن يمكنه الوصول إلى البيانات غير العامة.

(انتقل بسرعة)، كما أن اللجنة الاستشارية الحكومية تهتم بالوصول الفعال إلى حماية المستهلك وحماية الإنترنت والذي يشمل هيئات إنفاذ القانون. وأصحاب الحقوق الفكرية.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. وتنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تعامل معاملة السجلات الرسمية.

كما ترغب اللجنة الاستشارية الحكومية في رؤية مدى قابلية النشر ومراجعة التسجيل من قبل المسجلين. إلى جانب توافر معلومات جهات الاتصال الخاصة بالكيانات القانونية. وأخيرا، تناول الاحتياجات المحددة لإنفاذ القانون مثل سرية الطلبات وأحجامها.

بعد قولي ذلك، (برجاء الانتقال)، فإننا قد حددنا ثلاثة مجالات للمناقشة أو ثلاث مجموعات. أولا، المواصفات التعاقدية المؤقتة الخاصة بمؤسسة ICANN. "المواصفات المؤقتة" والنموذج الموحد لاستمرار الوصول إلى بيانات نظام WHOIS الكاملة. كما نقترح دورا للحكومات التي نحتاج كذلك إلى مناقشته والحصول على بعض المدخلات بشأنه. وأخيرا، قامت المنظمة الداعمة للأسماء العامة الجديدة بتسريع عملية وضع السياسات. أي عملية وضع السياسات المعجلة التي من خلالها سيتم تحويل المواصفات المؤقتة إلى سياسة توافقية خلال عام واحد. وسأسلم المجموعة الآن إلى كاثرين. هل هذا أنت؟ لورين.

لورين كابين: بخصوص المناقشة التي أجريت هذا الصباح، أخشى أن نكون في موضع يستخدم الاختصارات الكثيرة. وسأستغرق بعض الوقت لمحاولة إجراء قليل من البحث المتعمق عن مكان وجودنا. وبسبب طرح قانون الخصوصية الخاص بالاتحاد الأوروبي الذي يستلزم تغيير كيفية إتاحة معلومات نظام WHOIS للجمهور.

أوجه سؤالي إلى ICANN قائلة أين يتواجد هؤلاء الآن؟ وأقصد بذلك الأشخاص الذين يتواجدون بعقد من خلال مواصفات مؤقتة وتكون كلمات البحث هناك مؤقتة. فلماذا تكون مؤقتة؟ ونظرا لأن لوائح ICANN الداخلية تنص على عدم وجود ممارسة عملية رسمية وفعل الأشياء في حالات الطوارئ. ويمكن أن تكون التغييرات التي تجرى على العقود مؤقتة وبالتالي ستحتاجون إلى عملية مجتمعية لتدوم أكثر. فما هي تلك العملية؟ هذا هو ما نسميه عملية وضع السياسات المعجلة. وبعيدا عن العملية المعجلة هذه، فإنه سيتم دمج جميع القضايا في هذه العملية إلى جانب نظام WHOIS. وسيتم التعامل مع المعلومات بحيث يمكن أن تلبي مصلحة إنفاذ القانون والمستخدمين الشرعيين الآخرين. وإلى جانب

ذلك، سيكون هناك تساؤل كبير حول كيفية وصول المستخدمين الشرعيين إلى البيانات غير العامة وما هي المجموعة التي سيتواجدون فيها؟ سيكون هذا نموذج آخر للوصول وهو عبارة أخرى تستخدم فيما يتعلق بذلك الاعتماد. ونحن على نفس المستوى من الفهم الأساسي نوعا ما، وبذلك سأقوم بتسليم الكلمة إلى كاثرين، الرئيس بالمشاركة.

منال إسماعيل، رئيس GAC: اسمحوا لي أن أنوه بسرعة إلى أنه بعد كل مجموعة سيكون لدينا بعض أسئلة العصف الذهني، وفي النهاية سيكون لدينا الأسئلة التي تم طرحها على أعضاء اللجنة والتي سيتم مناقشتها خلال الجلسات المجتمعية غدا. وعند الانتهاء من هذه الأسئلة، يرجى مواصلة المناقشة. ويرجى أن تظل طريقة طرحها تفاعلية وسنكون بحاجة إلى بعض المخرجات الملموسة بنهاية المناقشة.

متحدث غير محدد: نحن نعلم أن المسؤولة عن اللجنة في بلدان معينة، تتمتع بقدر كبير من المعرفة. ونود أن تتفضل بالتوقف قليلا بعد كل نقطة مهمة تعرضها على الاجتماع لتتيح الفرصة أمام الأشخاص للتفكير وطرح الأسئلة. وإلا فإنها على دراية كبيرة بأنه لو استمرت لمدة نصف ساعة فسيصعب على الأشخاص الاستيعاب. فتحلي بالصبر معي قليلا لأنني لا أتمتع بنفس ذكاء هؤلاء الأشخاص الآخرين. وأسدي لنا معروفا وقومي بإبطاء عرض النقاط الرئيسية التي تحتاج اللجنة الاستشارية الحكومية إلى الانتباه لها. حيث يتم مناقشة عملية وضع السياسات المعجلة في كل مكان. ولا أعرف كيف يمكننا القيام بذلك. فيرجى التحلي بالصبر.

منال إسماعيل، رئيس GAC: سيقدم ثلاثة أشخاص منا هذه المجموعات الثلاث. ونحن ملتزمون بالتوقف لمرة واحدة بعد كل مجموعة حتى يتسنى لنا إجراء الحوار. إليك الكلمة يا كاثرين.

كاثرين بوير بولست: شكرا جزيلا على هذا التذكير المهم. فهذه القضايا معقدة للغاية ولهذا السبب قمنا بالتفكير بعناية شديدة حول تنظيمها. (يرجى الانتقال إلى الشريحة التالية). وكما أشارت منال، فإننا سنتناول الآن بمزيد من التفصيل كل مجموعة من المجموعات الثلاث التي تم تحديدها. أولا، وفي نهاية كل قسم من هذه الأقسام، سيكون لدينا شريحة تتضمن أسئلة للتفكير والمناقشة. وسيكون لدينا كذلك نظرة عامة على التحضير مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة ومع مجلس إدارة ICANN. وستكون هذه فرصة لنا لنتناول كل واحدة منها بتفصيل أكثر. وإذا أردت مني الانتقال ببطء، رجاء رفع الأيدي وطلب ذلك.

بالنسبة للمواصفات المؤقتة، فقد حدث الكثير منذ آخر اجتماع لنا في سان خوان واعتمادنا لملفات اللجنة الاستشارية الحكومية. وأهم تطور اعتمده مجلس إدارة ICANN هو كيفية التعامل مع نظام WHOIS. ولهذه المواصفات المؤقتة بشأن العملية تأثير بفرض متطلبات مؤقتة جديدة ذات طابع تعاقدي. وبالتالي، فإن لهذه المواصفات تأثير في تعديلات وضع السياسات المجتمعية على نظام WHOIS على أساس مؤقت لجميع السجلات العادية.

ماذا حدث داخل مجلس الإدارة أثناء اعتماد هذه القرارات ليتم اتخاذ قرار بتأجيل الإجراءات المتعلقة بعدد من النقاط الموجودة في مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية؟ وسوف نصل إلى المحتوى بعد دقيقة واحدة. ولكن يكفي القول إن هناك عدد من نقاط المشورة التي لم يتم تناولها في المواصفات المؤقتة. وفي طور هذه العملية، لا تزال هذه المواصفات المؤقتة تعمل بنفس طريقة كونها آلية طوارئ. وهي سارية لمدة 90 يوما فقط، أي ثلاثة أشهر. وفي نهاية تلك الفترة، يرغب مجلس الإدارة تمديد سريان المواصفات المؤقتة. ويمكن تمديدها لمدة 90 يوما أخرى لإجمالي ثلاث مرات. ويأخذنا ذلك خلال سنة كاملة من المواصفات المؤقتة المحتملة التي يتم فرضها.

يمكن لمجلس إدارة ICANN اختيار اعتماد مجموعة جديدة تماما أو تعديل المجموعة القائمة بالفعل في كل نقطة يتم فيها تمديد المواصفات المؤقتة. ويتم مراجعة النقاط كل 90 يوما حيث يتخذ مجلس إدارة ICANN قرارا بشأن ما إذا كان هناك حاجة للتعديل أو اعتماد مجموعة جديدة أو إضافية.

فيما يتعلق بالعملية، فإنني سأنتقل الآن إلى المحتوى. لذا، اسمحوا لي أولا بتناول ما تحتويه. فهي تحتوي على عدد من الالتزامات نحو السجلات. وكيف سيتم التعامل مع بيانات نظام WHOIS. وهي تقلل مجموعة بيانات نظام WHOIS المتاحة للجمهور إلى كمية أقل مما كان متاحا من قبل. ويتم الآن تنقيح معظم معلومات المسجلين. كما تم إلزام الأطراف المتعاقدة بجمع مجموعة البيانات الكاملة. وعلى الرغم من عدم نشرها، إلا أنها لا تزال تجمع وترسل أيضا إلى جميع السجلات. وهذه هي الالتزامات الناشئة بموجب المواصفات المؤقتة. وتلزم أيضا الأطراف المتعاقدة بالانتقال إلى طريقة جديدة للتعامل مع بيانات نظام WHOIS. وهي طريقة تسمى بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل أي الوصول متعدد الطبقات.

بالنسبة للبيانات غير المتاحة للجمهور، يمكن للبروتوكول الجديد دعم الوصول استنادا إلى بيانات الاعتماد التي لم تعد متوفرة إلى الآن. ويكون ذلك من الناحية الفنية التي تعتبر نقطة مهمة بالنسبة لنا. وهذا يعني وجود فعالية وظيفية يمكنها في النهاية تمكين الوصول إلى البيانات غير العامة بشكل موحد عبر الأطراف المتعاقدة.

الآن، هذا هو ما تحتويه. ويوجد بعض الجوانب الأخرى إلا أنني أركز على الجوانب التي أعتقد بأنها رئيسية للجنة الاستشارية الحكومية. وأنتقل الآن إلى ما لا تحتويه. فعلى وجه الخصوص، هناك عدد من النقاط الهامة بالنسبة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية التي حددناها في بيان سان خوان والتي كان لها أهمية خاصة. وبدلا من ذلك، تم إدراجها في الملحق كقضايا لا تزال بحاجة إلى أن يتناولها المجتمع دون تحديد كيفية القيام بذلك. وعلى وجه الخصوص، لم يتم إدراج كيفية التمكن من الوصول إلى البيانات غير العامة. وتشمل المواصفات ضرورة توفير الأطراف المتعاقدة المباشرة الوصول المعقول. وهذا هو مدى خوضهم في التفاصيل. وأصبح ذلك الأمر متروك الآن لكل طرف من الأطراف المتعاقدة التي تجاوز عددها 2300 طرف. ولتحديد كيفية منحهم هذا الوصول المعقول إلى من وإلى أي غرض. ولم يتم إدراج ذلك. وتقوم المواصفات المؤقتة بالتمييز بين الشخص القانوني والطبيعي.

كما أنها لا تتناول عددا محددا من احتياجات إنفاذ القانون لا سيما عندما يتعلق الأمر بمسألة سرية الاستفسارات وحجمها سواء كان هناك إمكانية لتشكيل أو فرض عدد كبير من طلبات إجراء تحقيقات إنفاذ القانون.

هناك عدد يتحول الآن من المحتوى إلى التأثير الذي كانت تفرضه على المصلحة العامة التي قمنا بتحديدها. وهناك عدد من التأثيرات. وأود إبراز تأثيرين على وجه التحديد. ويخضع قرار منح الوصول إلى البيانات غير العامة الآن إلى أي قرار فردي يتخذه السجل الفردي أو أمين السجل. فما هو بالضبط هذا الإجراء لطلب هذا الوصول؟ ويتطلب الأمر الآن اتخاذ قرار بدلا من البحث في البوابة المركزية.

لورين كابين: ما يعنيه ذلك على المستوى العملي عندما يحاول شخص ما العثور على هذه المعلومات وما يرونه هو المعلومات المنقحة للخصوصية. فإذا كان لدي موقع ويب يشترك في سلوك احتيالي وأود معرفة من يقف وراء هذا الموقع وأبحث عن المعلومات في نظام WHOIS فإن ما سأراه هو المعلومات المنقحة للخصوصية. والشيء الذي كنت أسمعه من الزملاء في هيئات إنفاذ القانون، أن ضباط الشرطة لا يعرفون حتى أنهم يستطيعون طلب هذه المعلومات ناهيك عن الشخص الذي سيطلبون منه ذلك. وأحد القضايا التي ستكون موضوع نقاش كبير هو السؤال الآتي: نحن لدينا هذه السياسة الجديدة، فهل كان لها أي تأثير؟

ومن بين الحجج التي سمعناها، أنه لم يكن هناك تأثير كبير، فنحن لا نحصل على الكثير من الطلبات. وهذه ليست حجة كافية إلى حد كبير لأن أحد الأسباب التي تجعل الأشخاص لا يحصلون على طلبات هو: "أ" أن الأشخاص الموجودون في المقدمة ممن يقومون بالتحقيقات لا يعرفون حتى أنهم يستطيعون تقديم طلبات. و"ب" أنهم لا يعرفون من يجب تقديم تلك الطلبات إليه من بين السجلات وأمناء السجلات الذين يبلغ عددهم 2300 سجل وأمين سجل. والموجود لدينا هنا هو فراغ ونقص في المعلومات حيث يمكن الوصول

إلى المعلومات الأساسية؛ "أ" التي يمكنك الوصول إليها. و"ب" الذي يجب تقديم تلك الطلبات إليه. وأردت الإشارة إلى ذلك فقط لأنه أمر مهم جدا.

كاثرين باور بولست: شكرا. والنقطة الثانية هنا بخصوص الوقت الذي تستطيع فيه هيئات إنفاذ القانون تحديد الجهات التي يطلب منها البيانات وهناك تحديات مختلفة ناشئة بسبب انعدام السرية. أولا، لأنك تحتاج إلى تقديم طلب مكتوب بدلا من تقديم استفسار. وكذلك الحد الطبيعي لما يمكن أن يتناوله السجل أو أمين السجل.

(ننتقل الآن إلى الشريحة التالية) وسنأخذ الآن بضع دقائق للمناقشة حول هذه الجوانب المحددة للمواصفات المؤقتة. ونقترح مناقشة جانبين معكم. أولا، مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية إذا كنا سعداء بما حدث لتلك المشورة.

وثانيا بالنسبة للاستراتيجية، ما الذي يجب أن نفعله الآن مع اللجنة الاستشارية الحكومية، هل نصدر مشورة جديدة؟ أم نتخذ إجراءات أخرى للتأكيد على احتياجاتنا بشكل أساسي نظرا لضرورة انعكاسهم في مواصفات مؤقتة. وهناك سؤال واحد نود أن نطرحه على مجلس إدارة ICANN على وجه الخصوص. وثانيا، نريد أن نناقش معكم المواصفات المؤقتة والأسئلة المحتملة التي يمكننا طرحها على كل من مجلس إدارة ICANN والمنظمة الداعمة للأسماء العامة على وجه الخصوص، ما الذي تدور حوله الخطط وكيف سنتعامل مع المواصفات المؤقتة. فهل ستبقى هذه الأمور ثابتة طوال العام؟ وهل سيكون هناك تغييرات تجرى كل فترة 90 يوما؟ وهل سيتم التحديث أم التعديل؟

سيكون من المفيد جدا التخطيط للفترة المقبلة لمعرفة ماهية الخطط فيما يتعلق بهذا الشأن على وجه الخصوص. والوصول والاعتماد. ومن ثم قد نقترح أيضا طرح سؤال على المنظمة الداعمة للأسماء العامة بشأن تقييماتهم للمواصفات المؤقتة. وقد يكون من المفيد في هذه المرحلة سحب شريحة مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية.

حسنا كاثرين، إذا أمكنني عرض القليل من التاريخ بشأن مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية أثناء نقاش هذا الأمر. ولقد قدمنا عشر نقاط من مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في سان خوان. وتم قبول ست منها. وتم رفض أربع نقاط منها بسبب التوقيت لأننا كنا نطلب أشياء ملموسة ليست متوفرة حاليا في المواصفات المؤقتة. لذلك تم الاتفاق مع مجلس الإدارة على تأجيل هذه النقاط الأربع. وأجل مجلس الإدارة قراره بشأن هذه النقاط الأربع من مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية وفق ما يعرضه فابيان على الشاشة الآن. وتم تأجيل قرار مجلس الإدارة في الملحق. ولذلك نحتاج بشدة إلى معرفة كيف يمكننا متابعة تنفيذ هذا الملحق من أجل إيراد مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية بالكامل. وبهذا أشكركم.

لورين كابين: لمزيد من التقدير قمنا بالفعل بتحديد هذه المجموعات الثلاث قبل الحديث عنها. وهي نموذج الوصول الموحد والمواصفات المؤقتة والعملية المعجلة وداخل هذه المجموعات الثلاث لا يتضح موضع مواءمة متابعة مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. وبالتالي ليس لديها موضع طبيعي في أي من المجموعات الثلاثة حتى الآن. وهو أمر يجب أن نضعه في الاعتبار في المستقبل.

وأقترح أن أتوقف هنا لفترة وجيزة وما إذا كانت هناك أسئلة حول ما ذكرته وإذا ما إذا كانت هناك إسهامات ترغبون في تقديمها بشأن الأسئلة المطروحة للنقاش على وجه الخصوص حول كيفية المضي قدما فيما يتعلق بالمواصفات المؤقتة.

ممثل إيران: وفقا لما ذكرته منال فقد تم تأجيل أربعة عناصر من مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية ليتم البت فيها لاحقا، أليس كذلك؟ وهل تظنون أننا نحتاج إلى مزيد من إجراءات التأكيد بشأن هذه النقاط الأربع أم أننا علينا أن ننظر بعناية في الأسباب التي ساقها مجلس الإدارة بأن هذه النقاط ليست في موضعها في هذه المرحلة للمضي قدما في قبول ذلك. وإذا دفعنا إلى اتخاذ قرارات، ما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك. وهذا أمر هام جدا. وأود أن أذكر

أنه قد لا يكون هناك داع للحث على شيء قد نتلقاه بنفس المشورة حيث نكون بحاجة إلى وقت، فنحن بحاجة إلى تقييم ذلك وما إلى ذلك.

بعد التمديد لثلاث مرات خلال هذا العام فقط ربما تأتي لاحقا لتجيب بأننا نحتاج إلى الانتقال إلى عملية GNSO المعجلة لوضع السياسات. وللأسف فإن عملية GNSO المعجلة لوضع السياسات تتزامن مع برنامج gTLD الجديد، وأصبحت العملية الآن تسير بشكل تدريجي أو أولي وفي نفس الوقت هناك العديد من المسائل حيث إن اللجنة الاستشارية الحكومية ستكون غارقة في الانشغال ومنخرطة في تلك الأمور التي قد يصعب معها تحديد الأولويات بالنسبة لنا، ويعد قانون حماية البيانات العامة ذو أهمية وأولوية قصوى. ولكن من ناحية أخرى، الأمر ينطبق على البنود الأخرى أيضا. ويجب علينا أن ننظر في هذا الأمر، ما لم يكن مؤجلا إلى عام آخر، وسواء كان مؤقتا لمدة عام واحد أو أكثر. وبخلاف ذلك إذا لم يكن بمقدوركم تحديد شيء ما وإخبارنا بهذه الأولوية. وهذا هو السؤال الذي أردت معرفته، هل تعتقدون أننا ما زلنا بحاجة إلى المزيد من مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية؟ وإذا كانت الإجابة نعم، فلماذا؟ وكيف يمكننا ذلك؟ شكرا.

لورين كابين: شكرا. جورج أيضا لديه سؤال.

جورج: أظن أنه تعليق أكثر منه سؤال. فنحن نناقش المجموعات الثلاث التي أشرتم إليها في الشريحة ثلاثة. والمواصفات المؤقتة. والنموذج الموحد وعملية GNSO المعجلة لوضع السياسات. ويعتبر اثنان من المجموعات الثلاثة قناتين. أما المواصفات المؤقتة وعملية GNSO المعجلة لوضع السياسات فهما قناتان.

أدخلوا تعديلات على نظام WHOIS ونظام الوصول والإنصاف. أما المرحلة الثانية، نموذج الوصول والاعتماد، فهي الجوهر الرئيسي الذي يعد ضروريا لحل مشورة اللجنة

الاستشارية الحكومية حسب اعتقادي. وأظن أن ذلك جزء مهم من مناقشتنا يجب أن ينصب على تركيز جهودنا، نظرنا لأننا لدينا هذا المقترح من ICANN، ويجب علينا أيضا أن نقرر مكان توجيه هذه المناقشة في أول تعديل للمواصفات المؤقتة وفي الوقت نفسه أو أكثر على المدى الطويل إذا أعتبر عام واحد مدة طويلة الأجل من عملية GNSO المعجلة لوضع السياسات. وسأترك لكم ذلك في الوقت الحالي. شكرا.

منال إسماعيل، رئيس GAC: سأنظر سريعا فيما ذكر. وإنني أؤيد شخصيا ما ذكر (غير مسموع) بشأن أربعة أجزاء من مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية المؤجلة. وأعتقد أننا بحاجة إلى العمل على تنفيذها. فإذا تمكنا من تركيز جهودنا على كيفية حصولنا على الملحق المنفذ من الناحية الأساسية، فإن ذلك سيحل المسائل بأكملها. وأعتقد أن الأمور التي أصبحت أكثر وضوحا إلى الآن، سيكون لدينا للأسف ... أعني المشاركة في كلا العمليتين. وعملية GNSO المعجلة لوضع السياسات الموجودة حاليا مع المواصفات المؤقتة غير أننا نحتاج إلى النظر في نموذج الوصول الموحد حيث إنه يقترح دورا للجنة الاستشارية الحكومية. وهو يكون ... ضروريا جدا أن نقيم وجهات نظرنا. ويظل سؤال كيف سيتواءم كل شيء في النهاية قائما. وذلك سؤال قد نحتاج أيضا إلى صياغته وطرحه في جلساتنا. شكرا.

كاثرين بوير بولست: شكرا جزيلا لكم. وأعتقد أن ذلك يبدو معقولا تماما. وهناك شيء آخر للإشارة هنا على وجه الاحتمال. ولا يزال هناك الكثير من الأسئلة فيما يتعلق بعملية GNSO المعجلة لوضع السياسات وكيفية المضي قدما في نموذج الوصول الموحد هذا. وربما من الأفضل لنا إجراء محاولة والتثبت من موضع استمرارية هذه المحادثات نظرا لعدم وجود نطاق محدد لعملية GNSO المعجلة لوضع السياسات. ولكن فقط لإعادة ذكر أنه من المأمون أن نقول من منظور اللجنة الاستشارية الحكومية على الأقل ومن منظور الولايات المتحدة يعني أن الوصول في الغرض المشروع في الوقت المناسب يعد ذو أولوية قصوى.

ويساورني القلق بعض الشيء من أن اجتياز عملية GNSO المعجلة لوضع السياسات سيستغرق 12 عاما تقريبا وبعض الوقت الإضافي للتنفيذ.

فالتوقيت هو ما يدعو للقلق وعدد المسائل التي تم التعبير عنها بالفعل. والأسئلة المطروحة بشأن إنفاذ القانون وسرية الأسئلة والوصول. وبعض من هذه المخاوف الأخرى بشأن الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين وكذلك البريد الإلكتروني سواء أمكننا التعلم من التجارب الأخرى أم لا، حيث إنني أفهم بعض الأبحاث التي يتم إجراؤها في أوروبا في الوقت الحالي التي يمكننا الاستعانة بها في تحقيق بعض التقدم في المدى القريب بدلا من المدى البعيد. وربما يمكننا أن نجد بناء على المعلومات التي نحصل عليها كيفية سير عملية GNSO المعجلة لوضع السياسات وكيفية المضي قدما في نموذج الدخول. ومجموعات مناسبة لمعالجة المخاوف المستمرة. شكرا.

منال إسماعيل، رئيس GAC: حسنا، كاثرين، هل ترغبين في قول شيء؟ فأنا أضع الوقت في اعتباري. وأعتقد أننا نتطرق إلى نموذج الوصول الموحد وعملية GNSO المعجلة لوضع السياسات، فربما يمكننا المضي قدما.

كاثرين بوير بولست: أعتقد أن ما ذكرتموه هو شيء قد نشهد ظهوره. وبشأن سؤال عبء العمل لأنه لم يتم تناوله بعد. وتوجد قوة المرور هذه التي تم إنشاؤها في اللجنة الاستشارية الحكومية. ومع ذلك سأمررها إلى لورين فيما يخص المجموعة التالية.

لورين كابين: نموذج الوصول الموحد.

منال إسماعيل، رئيس GAC: للتعليق فقط على ما ذكرته الولايات المتحدة. وأعتقد أنه من المهم جدا بالنسبة للجنة الاستشارية الحكومية أن يكون لديها ما نطلب تنفيذه في أقرب وقت ممكن. فكلما قدمنا إسهامات أسرع، يمكننا الحصول على نتائج أسرع. وتم الترحيب بالسرعة حسب المسودة التي جرى اقتراحها. وجرى نشر مقترح الوصول الموحد قبل انعقاد الاجتماع هنا. وآمل أن تسنح لكل شخص فرصة لمطالعته أو قراءته جيدا.

اسمحوا لي أن أبدأ بالتطورات الأخيرة الأخرى أيضا. فقد وضع مجتمع ICANN نموذجا بشأن الوصول في المواصفات. ولدينا نموذج الاعتماد والوصول من الأعمال التجارية والطوارئ الفكرية. والوصول أيضا إلى المشورة ... ونشر ICANN مؤخرا لإطار عال المستوى للنموذج الموحد. وتم نشر هذا في 18 يونيو، ويعرض مجموعة من الأسئلة لتأطير المناقشة بشكل أساسي بما في ذلك المقارنة بين الهياكل المقترحة والنماذج الأخرى التي يقترحها المجتمع أيضا.

يتمثل نموذج الوصول الموحد في توفير إمكانية الوصول إلى سلطات إنفاذ القانون والسلطات الحكومية الأخرى، ولكننا أيضا بحاجة إلى تحديد فئات الأطراف الخارجية الخاصة التي سيقع على عاتقها الالتزام بقواعد السلوك في نهاية المطاف. وتشتمل المناقشة أيضا على التوثيق والعملية والتفاصيل الفنية لتوثيق المستخدم وتوفير الوصول. ونطاق البيانات لتوثيق المستخدمين وكذلك الامتثال الشفاف لمدونة السلوك. والتواصل مع مجلس إدارة حماية البيانات الأوروبية لتأسيس يقين قانوني. ومن ثم إنهاء التقرير في النهاية.

لقد حاولنا هنا في الشريحة التالية إبراز الدور المقترح للجنة الاستشارية الحكومية أو الحكومات الفردية ولكني أحث الجميع على مطالعة الورقة نفسها، وقراءتها بتأن من أجل مناقشاتنا. وربما يمكننا أيضا دعوة ICANN لتقديم الاقتراح إذا لزم الأمر. ويمكننا القيام بذلك صباح يوم الأربعاء، فلدينا الوقت.

إننا نسلط الضوء بسرعة على الدور المقترح للحكومات. ونحدد أولا الفئات العريضة لمجموعات المستخدمين المؤهلين ويقترح أن تقوم حكومات اللجنة الاستشارية الحكومية

للمنطقة الاقتصادية الأوروبية بالمساعدة في هذه المهمة. ومن ثم تحديد مجموعات المستخدمين المؤهلين الخاصة. ويقترح ذلك أن يتم ذلك الأمر بمعرفة مؤسسة ICANN والحكومات من خلال اللجنة الاستشارية الحكومية. وتحديد متطلبات توثيق إنفاذ القانون في الاختصاص القضائي الوطني. وهذه مهمة لكل حكومة وفرادى الحكومات.

تحديد متطلبات التوثيق العالمية لإنفاذ القانون وفقا للأطر القانونية المعمول بها وكذلك للشرطة الجنائية الدولية والشرطة الجنائية الأوروبية وتحديد متطلبات التوثيق ذات الصلة. وتقترح ICANN هنا القيام بذلك بالتشاور مع اللجنة الاستشارية الحكومية. وإذا كانت اللجنة الاستشارية الحكومية غير قادرة، فإن ICANN يمكنها أن تقوم بهذا من خلال المجتمع العالمي. وأخيرا للضمانات المشتركة للجهات الخارجية عبر جميع قواعد السلوك. ويتم ذلك أيضا بالتشاور مع اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس إدارة حماية البيانات الأوروبية.

أعتقد أنه من الأهمية بمكان الحصول على الدور المقترح للحكومة من الورقة نفسها ونواصل عقد المناقشة اليوم، وغدا، حتى يوم الأربعاء. وتكون العناصر الرئيسية لمقترح ICANN هي الأشياء التي تحتاجها اللجنة الاستشارية الحكومية لمراقبة دور الحكومة واللجنة الاستشارية الحكومية في هذا المقترح بكل تأكيد. وأيضا الوصول إلى البيانات القائم على الاستعلام الذي قد يكون غير متوافق مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية التي سلطت كاثرين الضوء عليها في وقت سابق.

كذلك متطلبات تسجيل الدخول التي قد تكشف السرية التي تحتاجها سلطات إنفاذ القانون. ومرة أخرى، هناك الكثير من الكلمات الأساسية لإثارة العصف الذهني وطرح أسئلة محددة إذا أردنا معرفة ماهية وسائل الإجراء المستخدمة لوضع وتقديم وتنفيذ النموذج. فما هي العملية الدقيقة؟ أهي (غير مسموع) نوع من العملية؟ هل ستتبع نفس المواصفات المؤقتة لعملية GNSO المعجلة لوضع السياسات؟ وهناك سؤال عن العملية نفسها. وكذلك كيفية رؤية المنظمة الداعمة للأسماء العامة لتعديل الوصول الموحد وموضع ملاءمته في المواصفات المؤقتة. وعملية GNSO المعجلة لوضع السياسات. ومرة أخرى، وبالطبع، كما تم إبرازه سابقا والأمر الأهم من ذلك هو مدى فعالية الطريقة الأكثر

فاعلية لإبلاغ اللجنة الاستشارية الحكومية بوجهات النظر مرة أخرى من خلال أي عملية لنموذج الوصول الموحد وأيضا لعملية وضع السياسات المعجلة بحكم التعريف حيث يشير الاسم وتكون بالغة السرعة وتقيم وجهات النظر على وجه السرعة.

اسمحوا لي أن أتوقف هنا لأننا ملتزمون بالتوقف بعد كل مجموعة لنرى مرة أخرى ما إذا كانت هناك أية أسئلة أو ردود فعل فورية.

متحدث غير محدد: نعم، أعتقد أنه ربما من وجهة نظري أو من وجهة نظر دولتي أن يكون لدينا بالفعل قصور في عملية وضع السياسات. وعندما ننتقل الآن إلى عملية GNSO المعجلة لوضع السياسات، فقد يكون لدينا المزيد من القصور. ويوجد العديد من الأولويات أمامنا. وإحدى هذه الأولويات بالغة الأهمية التي ناقشها الأشخاص هذا الصباح هي الأسماء الجغرافية. أما الأولوية الأخرى فهي الإجراء اللاحق الجديد هذا. والأولويات الأخرى التي يتعين علينا ردها إلى مجلس إدارة مجموعة العمل المجتمعية لتعزيز مساءلة ICANN. وأرادوا دفعنا للرد هذا الأسبوع وأخبرنا مجموعة العمل المجتمعية أنه من المستحيل أن ترد اللجنة الاستشارية الحكومية. ويوجد الآن عملية GNSO المعجلة لوضع السياسات بشأن المواصفات المؤقتة. والعديد من الأشياء. ولا يمكننا صنع الأعاجيب. فالمصادر محدودة. ولا يعني ذلك أننا لا نريد العمل ولكننا مقيدون في اتخاذ القرار بشأن العديد من الأشياء التي يتعين علينا استشارة العديد من المنظمات داخل الدولة بشأنها. وسنرى إذا ما يمكننا عمله.

إذا، كاثرين، معذرة، لست مقتنعا بالسبب وراء عدم تمكننا من العمل أو استمرار هذه الترتيبات المؤقتة لأكثر من عام واحد. فلقد انتظرنا لعدة أشهر ونحن الآن نعمل تحت الضغط. ونفكر في كل شيء في عجلة. وإنها طريقة لا نريد اتباعها للتعبير (غير مسموع). وقد تم إنجاز الأمر سريعا، وبصورة سيئة. وهذا أمر مهم جدا بالنسبة لنا في هذه العملية. لا سيما، في عملية إنفاذ القانون. وهو مهم أيضا بالنسبة إلى مسألة السرية والكثير من الأمور الأخرى. وأعتقد أننا مارسنا التسيير من جميع الاتجاهات. وهذا شيء

مهم بأننا قد لا نكون مستعدين لإعداد عملية وضع السياسات المعجلة خلال عام واحد حتى وإن قمنا بحث كل عضو من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية، وربما تكون إمكانية أن نصبح أكثر نشاطا وفاعلية أمرا غير ممكن في الوقت الحالي. ففي الساعة الثانية صباحا لا يوجد أي شخص في أوروبا مستعد لبدء ... حيث إن العديد من الناس لديهم مشكلات مع عائلاتهم أثناء الليل ومنشغلين بتناول العشاء وقد يكون هناك اجتماع. فأرجو أخذ هذه الأولوية بعين الاعتبار.

منال إسماعيل، رئيس GAC: شكرا. أعتقد أن عاما واحدا مؤرخا بموجب اللوائح الداخلية؛ وهذا هو المكان الذي يأتي منه عاما واحدا. لذا، يجب الانتهاء من هذه المسألة في غضون عام واحد وهذه هي نقطة جيدة لننقل الكلمة للورين بالنسبة لعملية GNSO المعجلة لوضع السياسات نظرا للوقت.

لورين كابين: سأتعجل في مناقشتي بشأن عملية وضع السياسات المعجلة. وسأقدم لكم عروضا مرئية. وبالنسبة لهؤلاء الذين قد يخشون من تجاوز الوصول إلى نموذج موحد. أحثكم على إلقاء نظرة على هذا. وهناك الكثير من المساحات الفارغة. وشاهدوا هذا القدر الكبير من المساحات الفارغة. لذا، أود أن أقدم لكم عروضا مرئية واقعية. وبخصوص عملية وضع السياسات المعجلة. وهذه مسألة استخدم لها حاليا مصطلحا بالعامية وهو "متاح للجميع". وبالنسبة لموضوعات المناقشة حول كيفية حدوث هذه العملية، من سيشارك في هذا المناقشة؟ وعندما أقول من سيشارك، فأنا أعني مجموعة أصحاب المصلحة وعدد الممثلين من كل مجموعة من أصحاب المصلحة الذين سيشاركون في المناقشة وكذلك النطاق. وما الموضوع؟ هل سيكون مجرد مواصفات مؤقتة يتم تأكيدها أم تشتمل أيضا على مسألة الوصول الموحدة هذه؟

ولتأكيد على ذلك، نظرا لأنه لا توجد حاليا وسيلة رئيسية لمستخدمي الطرف الخارجي للوصول إلى المعلومات غير العامة حتى إذا كان لدى هؤلاء المستخدمين غرض مشروع مثل إنفاذ القانون وأفراد الأمن السيبراني وحامل حقوق بروتوكول الإنترنت وما إلى

ذلك. والجمهور عامة. وحاليا لا يوجد أي نظام مركزي. وهناك أولوية حقيقية يجب التعامل معها في أقرب وقت ممكن، ونظرا لعملية وضع السياسات المعجلة هذه سيتم التعامل معها في أسرع وقت ممكن. وإن معالجة مسألة واحدة من المسائل التي يجب علينا التفكير فيها تتمثل بالفعل فيما إذا كنا نريد اتخاذ موقف بأن نموذج الوصول ومسائل الاعتماد يجب التعامل معهما ضمن هذه العملية.

هنا سوف أتناول تعليقات ممثل الولايات المتحدة حيث إنه من الأفضل القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وبخصوص مناقشة هذه المسألة، فنورد هنا ما تحتاجون إلى معرفته. وسيكون هناك مناقشة مجتمعية بشأن هذين الموضوعين، المتعين المشاركة فيهما وماهية الموضوعات التي سيتم طرحها في عملية وضع السياسات المعجلة خلال هذا الاجتماع. وثانيا، هل يمكننا الانتقال إلى الشريحة السابقة؟ فقد وعدتكم بأن أتناول هذه المسألة سريعا. وهناك مجموعة صغيرة تشكلت داخل اللجنة الاستشارية الحكومية بالفعل. وعلى هذا النحو، لدينا القليل من الوقت لنحوز قصب السبق. وإنه لشيء رائع بالنسبة لنا! وهناك مجموعة صغيرة تقدمت وقالت نعم سوف نشارك في هذه العملية. وسنساعد في صياغة آراء اللجنة الاستشارية الحكومية والتواصل مع هذه اللجنة لمعرفة الآراء المتفق عليها. وفي هذا الصدد، لدينا فريق صغير مستعد وراغب وقادر على الاضطلاع بهذه المهمة. عظيم! والآن، يمكننا الانتقال للشريحة التالية.

إذا، ها هي المسائل المطروحة للمناقشة. وبالتالي، ما هو الدور الذي تقوم به اللجنة الاستشارية الحكومية؟ وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى إحدى المشكلات الرئيسية، وهي هل اللجنة الاستشارية الحكومية لها دور يعادل دور أصحاب المصلحة الآخرين؟ أي أن المقترحات الحالية التي تم طرحها لأصحاب مصلحة محددين داخل المنظمة الداعمة للأسماء العامة ستحصل على ثلاثة ... وللوهلة الأولى، قد تعتقدون بأن هذا ليس عدلا. فإذا لم نعتقد أن ذلك هو التوازن الصحيح الذي يمكننا الدفاع عنه. فيجب أن تتعاون اللجنة الاستشارية الحكومية مع مجموعات أصحاب المصلحة في المنظمة الداعمة للأسماء العامة. وعلى كل حال، سوف تحقق هذه المسائل المتعلقة بحماية البيانات العامة التوازن بين الخصوصية والاهتمامات الأخرى مثل الحفاظ على سلامة الجمهور.

هذا هو جوهر مسألة السياسة العامة والذي يجب أن تعالجه اللجنة الاستشارية الحكومية والأمر الثاني الذي أشرت إليه بالفعل بشأن مسألة رئيسية بخصوص النطاق. وإذا كان هناك عملية معجلة كما أشارت إلى ذلك اللجنة الاستشارية الحكومية، فيتم التعامل مع الاهتمامات الأخرى الملحة. إذا، ما هو نطاق عملية GNSO المعجلة لوضع السياسات؟ وما هي المسائل الملحة التي تحتاج إلى معالجة؟ وسأوقف المواصفات المؤقتة مؤقتا استنادا إلى التعليقات التي حصلنا عليها بالفعل بشأن هذه المسألة المتعلقة بكيفية عمل الأطراف الخارجية بما في ذلك إنفاذ القانون والأمن السيبراني وحامل حق بروتوكول الإنترنت وغيرهم من المستخدمين ممن لهم مصلحة مشروعة. وهذه المسائل يجب معالجتها مع هذه العملية أيضا.

في هذا الصدد، لدينا أسئلة في هذه الشريحة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة وأسئلة أيضا لمجلس الإدارة لمعرفة آرائهم بخصوص هذا الأمر. وهذه عملية جديدة لم يتم تنفيذها من قبل. وكما قلت، إن الأمر متاح للجميع ويحدد من قبل إسهامات المجتمع وإننا نمثل جزءا مهما من هذا المجتمع.

فتلك مناقشة معجلة سريعة بشأن عملية وضع السياسات المعجلة، وسأتوقف مؤقتا وأمنحكم الفرصة لإبداء الرأي في هذه المسائل.

نايجل: الأمر غير واضح بالنسبة لي، هل هذا يعني أن تكون هذه عملية لوضع السياسات على نطاق المجتمع أم أنها عملية لوضع السياسات للمنظمة الداعمة للأسماء العامة والتي سوف تكون معجلة؟

منال إسماعيل، رئيس GAC: إنها عملية لوضع السياسات للمنظمة الداعمة للأسماء العامة وهي معجلة بمعنى تجاوز بضع خطوات لجعل بضع الأمور تسير بشكل أسرع. فالأمر لا يتعدى كونه عملية لوضع

السياسات، لكنها أسرع قليلا. وهناك عملية متابعة من قبل الاتحاد الكاريبي للاتصالات وبعد ذلك سوف أعطيكم الميكروفون لإلقاء كلمتكم.

نايجل: هل هناك سابقة للمجتمعات الأخرى في الدفاع عن التمثيل في الفريق في عملية وضع السياسات للمنظمة الداعمة للأسماء العامة؟ وما هو مقدار هذا التمثيل؟

لورين كابين: وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها ذلك. وأعتقد أن المجال مفتوح أمامنا للدفاع عن المصلحة الفضلى لهذه العملية الفريدة من نوعها التي من المقرر البدء فيها للتعامل مع مسألة كانت موضوعا لموجة من المناقشات المجتمعية المهمة في إطار زمني ضيق للغاية. وإنها عملية فريدة وأعتقد أن المجال مفتوح أمامنا لنؤكد على ما نعتقد أنه هو التوازن الصحيح هنا.

منال إسماعيل، رئيس GAC: لإضافة فقط بعض النقاط، كما ذكرت لورين على نحو صائب بأن هذه أسس مجهولة. لذا، لم يسبق وأن قمنا بعملية معجلة لوضع السياسات من قبل. وفي عملية وضع السياسات العادية، تكون المشاركة ...، لذا ليس هناك حدود للعدد. وبما أن الهدف من تلك العملية هو التعجيل، يكون الاتجاه هو مشاركة مجموعة عمل أصغر حجما لجعل الأمور تسير بشكل أسرع. كما علي أن أخبركم بأنني أخبرت بأننا كنا متسرعين جدا في اقتراح خمسة، في حين أنهم لا زالوا يناقشون هذا الموضوع ولم يقترح أحد آخر أي شيء. وقمت بإخبارهم لأننا نحاول أن ننتهج سرعة مثل سرعة عملية وضع السياسات

ممثل إيران: نواجه بالفعل صعوبات مع عملية وضع السياسات. وعلى أية حال، لدينا الملحق أ المرفق باللائحة الداخلية. وكذلك الملحق أ 1 والملحق 2. لهذا، سنكون ملزمين بموجب قواعد

المنظمة الداعمة للأسماء العامة وكذلك خطر التهميش بسبب المشاركة الديناميكية لهؤلاء الأشخاص الذين يحصلون على دعم مادي وبطرق أخرى ولا يحظى أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية بالدعم المادي أو الزمني. وهذه مسألة مهمة بالنسبة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية. ولا ينبغي النظر إليها على أنها مسألة حكومية. وشعوب البلدان. فالحكومة تريد أن تفعل ذلك وترغب في أن تكون ... لا إنها لا تكون حكومة ... الشعب. لذا، لا أعلم إذا كانت هناك احتمالية للقيام بذلك أم لا. فقد لا يعمل التمثيل 1 أو 3 أيضا. وربما يكون التمثيل 1 أو 3 أقصى درجة من الحياد. وأعتقد أنه يجب على اللجنة الاستشارية الحكومية أن تتخذ إجراءات مختلفة. وأقترح أن تنظر اللجنة الاستشارية الحكومية في إنشاء مجموعة عمل عبر الإنترنت للتشاور مع بعضنا بعضا بمجرد أن يكون لدينا وجهة نظر بشأن المسألة التي اتفق عليها الأشخاص مع هؤلاء الممثلين إما 1 أو 2 أو 3. وأعتقد أن الحد الأدنى للممثلين هو ثلاثة وليس واحد. ولديهم التزام بالمشاركة. ونظرا لأننا نتمتع بخبرة في المجموعة التي تتعامل مع مجموعة العمل الخامسة والمسار الخامس، يجب أن نلتزم بالمشاركة. فهذا أمر مهم جدا. وبما أننا لا نريد أن نخرج من عملية وضع السياسات أو عملية GNSO المعجلة لوضع السياسات أو المنظمة الداعمة للأسماء العامة، فإننا نحتاج إلى زيادة إمكانية التعبير عن وجهات نظرنا على أساس المساواة كما تسمى. وهذا أمر بالغ الأهمية.

وهذا ليس شيئا هينا يمكن أن ننساه عن اللجنة الاستشارية الحكومية، هذا شيء حقيقي للأمن وللخصوصية والسرية وإنفاذ القانون. وأقترح مرة أخرى إنشاء مجموعة عمل عبر الإنترنت للتشاور ومحاولة جمع الأفكار ومن خلال هؤلاء الممثلون الذين تحددهم اللجنة الاستشارية الحكومية، عندها نقوم بإبلاغ ذلك إلى المجموعة ويجب على هؤلاء الأشخاص القيام بذلك. ولن نبلغ أي شيء أكثر مما تم الاتفاق عليه من قبل المجموعة. شكرا.

منال إسماعيل، رئيس GAC: شكرا. لدي الولايات المتحدة. ولدينا دقيقة واحدة متبقية وشريحتان، بالتالي يمكننا ... وإندونيسيا. وإذا كان بالإمكان الانتقال إلى الشريحة 16. وفي الوقت نفسه تكون الكلمة للولايات المتحدة.

الولايات المتحدة: القدرة على التحرك بسرعة حسب الضرورة لعملية GNSO المعجلة لوضع السياسات ولكن للتعبير عن بعض القلق الذي أعرب عنه زميلي من إيران، سيتم فقدان مستخدم نظام WHOIS بالطريقة التي يتم تصور عملية وضع السياسات بها حاليا مع ممثل واحد فقط وآخر بديل للأطراف المختلفة. وهذا هو جوهر مخاوفنا في هذه المرحلة من حيث الوصول. شكرا.

منال إسماعيل، رئيس GAC: شكرا لك ممثل الولايات المتحدة. الكلمة الآن لممثل أندونيسيا.

ممثل إندونيسيا: ما هو قانون حماية البيانات العامة

كاثرين بوير بولست: القرار الوحيد حتى الآن هو أمر قضائي مؤقت يتطلب من المسجل الأساسي الألماني جمع مجموعات البيانات وطلبت ICANN إعادة النظر، وقررت المحكمة إجراء مراجعة كاملة للقرار الأول الخاص بها بشأن رفض القرار. ولدينا جلستان أخيرتان. وسأسعد بشرح المزيد بشأن الهوامش بعد ذلك. شكرا.

منال إسماعيل، رئيس GAC: شكرا لكي، كاثرين. يمكننا بالتأكيد أن نحاول، مثلما ندعو ICANN، تقديم نموذج الوصول الموحد حيث يمكن أن يتحدثوا عن هذه النقطة في إندونيسيا. وفي هذه الأثناء،

بغية استرعاء انتباهكم، لدينا جلسة أخرى تبدأ الآن. ولكننا قمنا بالفعل بتوزيع أسئلة الجلسة المجتمعية عبر البريد الإلكتروني، على قائمة بريد المجموعات المجتمعية. وهذه هي جميع الأسئلة بالنسبة للجلسة حيث نحاول تسليط الضوء على بعض الأسئلة التي قد تلاقي اهتماما خاصا من الزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية، وماهية المخاوف التي تظل حول المواصفات المؤقتة. وما الأمر الذي يكون بحاجة إلى إصلاح؟ وما المسائل العملية التي واجهتموها؟ وتلك أسئلة سيتم نشرها غدا خلال انعقاد الجلسات المجتمعية. ومرة أخرى، نحتاج إلى توجيه لمشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في تلك الجلسات.

إذا نعم. وإذا انتقلنا أيضا إلى الشريحة الأخيرة واسمحوا لي أن أقترح ذلك، فكان من المفترض غدا أن نبدأ في تمام الساعة 8:30 بفترة زمنية تبلغ 15 دقيقة لنظرة عامة على جدول الأعمال الإجمالي لهذا اليوم. وسأحاول القيام بذلك في نهاية اليوم والاستفادة من 15 دقيقة في الصباح لمناقشة قانون حماية البيانات العامة. ومن المفترض أن نحصل بعد ذلك على 30 دقيقة وهي آخر نصف ساعة وعدنا بها IPN لتقدم نموذجها. واسمحوا لنا بالحصول على 45 دقيقة في الصباح لمواصلة المناقشات تحديدا بشأن الأسئلة الخاصة بالجلسات المجتمعية. ولكن ربما أيضا إذا كان بإمكانكم النظر في الأمر والإتيان بمزيد من الأسئلة غدا والتي نحتاج إلى مناقشتها، سيكون ذلك مفيدا أيضا.

إذا، تفضل كاثرين.

كاثرين بوير بولست: دون الخوض في المزيد، أريد أن أكرر أن هذه الأسئلة تتم مشاركتها معكم ليس فقط للمناقشة هنا، ولكن للنظر فيها باعتبارها مساهمة على مدار الأسبوع للجلسات المختلفة. وللمساعدة في جمع أفكاركم ولا نزال نشير إلى جلسة واحدة لا تزال تظهر بشكل غير صحيح. واليوم في تمام الساعة الخامسة ستعقد أول جلسة مجتمعية التي تعتبر جلسة الإسهام المجتمعية لفريق صياغة مسؤول عملية GNSO المعجلة لوضع السياسات.

تم تبديل الجدول الزمني. وفي البداية كان هناك فترة زمنية لفريق مراجعة خدمات دليل التسجيل للإبلاغ. وستعقد الآن جلسة لمناقشة جميع المسائل حول ما يجب القيام به مع

عملية GNSO المعجلة لوضع السياسات. وماهية النطاق. وستعقد الجلسة الساعة 5:00. وهي جلسة رئيسية عليكم أن تحضروها جميعا وتقدموا فيها إسهامات وبالتالي يتم سماع وجهات نظركم نيابة عن حكوماتكم. وسيعقد المزيد من الجلسات ولكن من الغد. ولقد رأيت عددا منكم يلتقط صورا للشريحة. فسنقوم بتوزيع الشرائح عبر البريد الإلكتروني مباشرة بعد هذه الجلسة وبالتالي يمكنكم مراجعتها. كما أنها ستكون متاحة على موقع اللجنة الاستشارية الحكومية الإلكتروني. وسجل هنا باستخدام موقع اللجنة الاستشارية الحكومية الإلكتروني حيث ستجد ذلك وغيره من المواد. شكرا لك!!

منال إسماعيل، رئيس GAC: أشدد على أهمية الجلسة التي ستنعقد اليوم الساعة 5:00. وستقام هنا في قاعة اللجنة الاستشارية الحكومية. ويرجى التأكد من الحضور هناك وإبلاغ وجهات النظر بشأن عملية GNSO المعجلة لوضع السياسات. هل من تعليقات أخرى؟ هل هناك أي شيء ترغبون في إضافته؟

إذا لم يكن الأمر كذلك فاسمحوا لنا بإنهاء هذه الجلسة وآمل أن نتمكن من مواصلة المناقشة. ويرجى وضع الأسئلة في الاعتبار والانضمام إلينا غدا مع بعض وجهات النظر. وكما ذكرت سنبدأ في تمام الساعة 8:30 وسيكون لدينا 45 دقيقة لمناقشات اللجنة الاستشارية الحكومية وبعد ذلك 30 دقيقة لاقتراحات IPNBC. ويرجى البقاء في مقاعدكم مع الزملاء من اللجنة الاستشارية الحكومية. وسنمضي قدما في الاجتماع الحكومي رفيع المستوى. ولدينا نصف ساعة فحسب وبعد ذلك سيكون لدينا استراحة الغداء. وشكرا لكم على تقبلكم ذلك برحابة صدر.

[نهاية النص المدون]